حقوقيات
Huquqyat

لعدالة تحويلية بقيادة نسائية
For women-led transformative justice

التقرير السنوي ٢٠٢٥

جدول المحتويات

01 ملخص تنفيذي

02 بيان حقوقيات

03 من نحن

04 نهجنا الاستراتيجي

05 نموذج العضوية

06 ما الذي نقوم به

07 المناصرة والتواصل العام

08 لمحة عن العضوية لعام ٢٠٢٥

09 ماذا بعد؟

10 تواصلوا معنا

ملخص تنفيذي:

شكّل عام 2025 محطةً مفصليةً لمنظمة حقوقيات ، كونه العام الأول لعمل المنظمّة في مرحلة ما بعد الأسد ، بالتزامن مع بدء تشكّل مسار عدالة انتقالية في سوريا.

وفيما أتاح هذا التحوّل فرصًا جديدة لإمكانية المساءلة والإصلاح القانوني، إلا أنه استلزم في الوقت نفسه اعتماد مقاربات مرنة تتمحور حول الضحايا والناجين و النّاجيات، قادرة على الاستجابة للديناميكيات السياسية والقانونية المتسارعة .

شهد مطلع العام تحديات ادارية ، من بينها التجميد المؤقت لتمويل المساعدات الخارجية الأمريكية، مما أدى إلى تعطّل بعض أنشطة المنظمة . استجابةً لذلك، أعادت حقوقيات هيكلة عملها بهدف الحفاظ على وظائفها الأساسية و خدماتها الجوهرية ، مع تكثيف تركيزها على ما تملكه من خبرات في مجال العدالة الانتقالية.

عُقب سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، وسّعت منظمة حقوقيات نطاق عملها سواءً داخل سوريا أو على الصعيد الدولي. كما لعبت عضواتها دورًا هامًّا في التوثيق الميداني، والمناصرة، وبناء القدرات، بما في ذلك تدريب أكثر من 150 محاميًا/ة وقاضيًا/ة سوريًا/ة. كما شاركت المنظمة في التفاعل مع آليات العدالة الانتقالية الوطنية الناشئة ، و كذلك مع هيئات دولية، داعيةً إلى اعتماد مقاربات شاملة تراعي النوع الاجتماعي، وتعزّز المشاركة الفعلية للمجتمع المدني.

وعلى صعيد البرامج ، طوّرت حقوقيات عملها من خلال إنشاء لجان متخصصة في التحقيقات والأبحاث ،كما واصلت العمل على تطوير نهجها الهادف إلى إحداث تغيير في البنى الجندرية، و الذي يتمحور حول إشراك الضحايا والنّاجين و النّاجيات في مسارات المساءلة. كما ساهمت أنشطتها البحثية وجهودها في المناصرة في تنامي الاعتراف بالمقاربات النسوية للعدالة الانتقالية في سوريا.

وبالرغم من ظهور بعض القيود التنظيمية، بما في ذلك القيود المفروضة على تقديم المساعدة القانونية داخل سوريا، قامت حقوقيات بمواءمة برامجها كحلّ ، حيث علّقت أنشطة المساعدة القانونية المباشرة داخل سوريا ، و بدأت الاستعانة ببدائل قائمة على البحث والمناصرة.

على مدار العام، واصلت منظمة حقوقيات التزامها بنهج يضع المجتمع في صميم عملها. وقد ساهم اللقاء السنوي لعام 2025، إلى جانب تواصل العضوات بشكل مستمر ، في تعزيز التعاون وبناء القدرات وتطوير استراتيجية مشتركة بين النساء السوريات العاملات في المجال القانوني في سياقات مختلفة.

بشكل عام ، شكّل عام 2025 مرحلة انتقال و تكيّف و تجدد . وقد استطاعت حقوقيات التكيّف مع واقع سريع التغير، مع تعزيز دورها كمجموعة تقودها نساء و تسعى إلى المساهمة في مسار عدالة شاملة مراعية للنوع الاجتماعي في سوريا.

بيان حقوقيات

لم يكن عام 2025 مجرد عام آخر في سعي سوريا الطويل نحو العدالة . بل كان عامًا اختبر معنى العدالة على أرض الواقع بعد الانكسار، و الأمل، وفي خضم حالة من عدم اليقين.

للمرة الأولى منذ عقود، دخل السوريات والسوريون مرحلة سياسية جديدة عقب سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024. و قد أفسح لهم هذا الانتقال المجال لفرصٍ طالما حُرِموا منها ، مثل البحث عن المفقودين و المفقودات ، والتعامل مع المساءلة لا بوصفها مجرد مفهوم نظري ، بل كمسار مُعاش و جماعي . مع كل ما سبق ، فإننا كسوريات وسوريين ندرك أن فترات الانتقال لا تتخذ مسارًا منتظمًا . فهي فترات هشّة ، في طور التشكّل ، و غالبًا ما تقترن بأشكال جديدة من الظلم .

شكّلت انتهاكات آذار/مارس في الساحل السوري، والانتهاكات التي شهدتها مدينة السويداء في تموز/يوليو 2025، تذكيرًا مؤلمًا بأن نهاية الحكم السلطوي لا تعني بالضرورة نهاية دوامات العنف. فقد تعرّض مدنيون و مدنيات مجدّدًا لانعدام الأمن ولانتهاكات نُسِبَ بعضها للحكومة السورية الانتقالية. وبالنسبة للعديد من السوريين و السوريات، أعادت هذه الانتهاكات فتح جراح لم تلتئم بعد . كما أكدت حقيقة نعرفها جيدًا: لا يمكن تأجيل المساءلة، ولا يمكن للعدالة أن تكون انتقائية.

ما نشهده في سوريا ليس حالةً معزولةً، بل هو جزء من إعادة تشكّل أوسع للنظام العالمي ، حيث تتبلور أنماط جديدة للسلطة ، و يتعرض احترام سيادة القانون لتحدياتٍ متزايدة . و في مختلف السياقات ، يلاحظ تصاعد الممارسات السلطوية و المعادية للنساء ، و تقلص الفضاء المدني وتآكل آليات المساءلة. في مثل هذه الأوقات يكتسب دور العاملين والعاملات في المجال القانوني أهميةً جوهريةً في مواجهة هذه التّحديات .

في هذا السياق، ظل عمل حقوقيات قائمًا بقيادة سورية و متصلًا بواقع مجتمعاتنا. فقد انخرطت عضواتنا سواء داخل سوريا أو في بلدان الاغتراب بشكل مباشر في دعم المجموعات العاملة على الأرض لتوثيق الانتهاكات، و مساندة الضحايا وعائلات المفقودين و المفقودات ، والدعوة إلى استجابات تضع الكرامة لا الاعتبارات السياسية في مركزها ، . كما عملنا على محاولة ألا تعيد العمليات الوطنية والدولية الناشئة إنتاج أنماط الإقصاء، بل أن تعكس أصوات الفئات الأكثر تضررًا.

بصفتنا سوريات نعمل في المجال القانوني ، نواصل عملنا في فضاء تشكّل تاريخيًا على أساس الإقصاء . ومع ذلك، أكد عام 2025 دورنا كجزء من مسار طويل نحو العدالة و محاولة بناء دولة تقوم على سيادة القانون. ففي قاعات المحاكم و المجتمعات المحلية، و فضاءات المناصرة، ساهمت عضواتنا في التحقيقات، وقدّمن خبرات قانونية، ودرّبن جيلًا جديدًا من المحامين والمحاميات و القضاة والقاضيات ، وأسهمن في النقاشات حول العدالة الانتقالية على المستويين الوطني والدولي.

ذكّرنا عام 2025 بأن العدالة في سوريا ليست محطّةً واحدة، بل مسار طويل وجماعي يتطلب الصبر و الشجاعة و التزامًا لا يتزعزع . هو مسار لا يُبنى فقط في قاعات المحاكم، بل في المجتمعات؛ في التوثيق؛ في الذاكرة؛ في الإصلاح القانوني، ولكن أيضًا في أشكال المقاومة اليومية لأولئك الذين/ اللواتي يرفضون/ يرفضن الصمت. بينما نمضي قُدُمًا ، تظل حقوقيات ملتزمة برؤية للعدالة يقودها السوريون و السوريات، تتبنى منظورًا نسويًا ، وترتكز على حقوق الإنسان. عدالة لا تتجاهل الصعوبات ، بل تواجهها. عدالة لا تنتظر الظروف المثالية، بل تصر على المساءلة حتى في ظل ظروف غير مكتملة.عدالة لا تكون فيها النساء السوريات على هامش إعادة بناء سيادة القانون بل في صميمها.

نعرب عن عميق امتناننا لكل من رافقنا في هذه الرحلة من منظمات، وشركاء، و مستشارين ومستشارات قانونيين/ات، داعمين و داعمات ، ممن آمنوا بنا ورأوا فينا جزءًا من مستقبل أكثر عدلًا وإنسانية.

من نحن؟

تشير كلمة «حقوقيات» إلى صيغة الجمع المؤنث لكلمة "حقوقية" في دلالة على المحاميات والممارسات القانونيات. وانطلاقًا من هذا المفهوم، تجمع حقوقيات، كمنظمة، مجموعة من المحاميات والممارسات القانونيات اللواتي يعرّفن أنفسهن كنساء ، ويؤمنّ بالقوة التحويلية للعدالة، ويسعين إلى تعزيز عمليات مساءلة عادلة وشاملة في السياق السوري، و السياقات المرتبطة به.

تأسست حقوقيات عام 2020 ، بعد التقاء مؤسّساتها في عدة دورات تدريبية قانونية في بلدانٍ مختلفة . وقد جمع العضوات المؤسسات قناعة مشتركة بأن هذه التدريبات ، رغم أهميتها، افتقرت دائمًا إلى منظور جندري معمّق يُعنى بكيفية تأثير عمليات المساءلة المرتبطة بسوريا على النساء، وبكيفية إشراكهن فيها .

على امتداد السنوات، ظلّ المجال القانوني في سوريا خاضعًا لهيمنة ذكورية، الأمر الذي عكس اختلالات بنيوية أوسع في المجتمع ، حيث واجهت النساء عوائقًا سياسية ومهنية واجتماعية عميقة ، تفاقمت خلال حكم نظام الأسد و خلال سنوات النزاع. ورغم الدور الجوهري الذي قامت به السوريات في الإجراءات و المسارات القانونية، فإن البنى المهيمن عليها ذكوريًا غالبًا ما أهملت الجرائم التي طالت النساء والفئات المهمّشة، و حصرتها في نطاق ضيق لا يتجاوز جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. من هذا الواقع نشأت "حقوقيات" لسد هذه الفجوة، عبر تمكين النساء السوريات العاملات في المجال القانوني لقيادة جهود المساءلة و صياغة مقاربات أكثر شمولًا و عدالةً.

وانطلاقًا من مبادئ التمثيل المتكافئ والمشاركة الجماعية، تعتمد حقوقيات هيكلًا تنظيميًا قائمًا على العضوية، يتسم بطابع أفقي مرن يتيح للعضوات المساهمة في توجيه و صياغة عمل وسياسات المنظمة. حاليًا تضم حقوقيات 20 عضوة موزّعات بين سوريا وفلسطين وأوروبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، من بينهن محاميات وقاضيات وطالبات وباحثات وناشطات. كما تعمل المنظمة على ترسيخ ثقافة عمل تشاركية تقوم على الشفافية والمساءلة واحترام التنوّع في وجهات النظر.

حاليًا ، تمثّل حقوقيات تجمعًا تقوده النساء، يعمل على تعزيز مسارات مساءلة تُحدث تحولًا في البنى الجندرية، وتضع الضحايا و الناجين والناجيات في صميمها، فيما يتعلق بالجرائم الجسيمة المرتكبة في سوريا. ومع دخولها مرحلة جديدة خلال عامي 2025-2026، تواصل المنظمة تكييف نهجها بما يتلاءم مع التحولات السياسية والقانونية ومسارات العدالة الانتقالية.

في أعقاب سقوط النظام وبداية المرحلة الانتقالية، برزت ضرورة إدماج النساء العاملات في المجال القانوني بصورة فاعلة في جهود المساءلة، و في صياغة القوانين الجديدة والدستور المستقبلي. فمشاركة النساء ليست مجرد مسألة تمثيل ، بل عنصر أساسي في منع إعادة إنتاج الحكم الاستبدادي ، ومعالجة أشكال التمييز البنيوي، وضمان إعادة بناء سوريا على أسس المساواة وعدم التمييز بين جميع المواطنين والمواطنات .

نهجنا الاستراتيجي OU

كيف نعمل

يرتكز عمل حقوقيات على تعزيز المساءلة في سوريا من خلال تحليل نسوي تقاطعي، و يستند إلى ممارسات تتمحور حول الضحايا والناجين و النّاجيات ، ترفض الممارسات الاستغلالية. كما يقوم هذا العمل على هياكل مرنة ومتعددة التخصصات، مع إعطاء الأولوية لسلامة الأفراد الأكثر تضررًا، وتمكينهم، وضمان إيصال أصواتهم.

عمل يتمحور حول الضحايا والناجين ويُشرك المجتمع

تعتمد حقوقيات نهجًا يستبعد المقاربات الاستغلالية و الاستخراجية للعدالة ، و يرتكز على الضحايا والناجين و النّاجيات مع إعطاء الأولوية لكرامتهم/ن وتمكينهم/ن والاستجابة لاحتياجاتهم/ن .وتنفذ المنظمة أعمالها البحثية والتحقيقية وأنشطة المناصرة مع الالتزام بأعلى معايير الحساسية والاحترام، بما يكفل إدماج أصوات الضحايا والناجين والناجيات في صلب القرارات المرتبطة بالعدالة والإنصاف وجبر الضرر. .كما تحرص المنظمة على إشراك المجتمعات المتضررة منذ المراحل الأولى، بما يسهم في بناء مسارات مساءلة أكثر شمولًا وارتباطًا بالواقع المحلي.

ويتميّز عمل حقوقيات بطابع متعدد التخصصات، من خلال التعاون مع خبراء/ات قانونيين/ات، وأخصائيين/ات نفسيين/ات ، وعاملين/ات اجتماعيين/ات ، وفاعلين/ات مجتمعيين/ات. ويشكّل تدريب ودعم النساء السوريات العاملات في المجال القانوني عنصرًا أساسيًا في هذا النهج، بما يمكّنهن من المساهمة الفعالة في جهود المساءلة والتحقيقات وقيادتها.

نهجنا الاستراتيجي

نهج قائم على التقاطعية والنهج الجندري التحويلي

تعمل حقوقيات على تعزيز استراتيجيات العدالة التحويلية في سوريا من خلال منظور جندري و تقاطعي ، مع الاعتراف بأوجه عدم المساواة البنيوية التي تشكّل أساس العنف والعمل على معالجتها. ويركّز عمل المنظمّة على بناء القضايا، وإنتاج الأبحاث ، وجهود المناصرة ، بصورة تمكّن جهات المساءلة ، بما في ذلك المحققين والمحاكم، من فهم آلية تعرّض النساء والفئات المهمشة للعنف ، وكيفية إدماجهم/ن أو أو إقصائهم/ن من مسارات العدالة.

من خلال تحليل تقاطع النوع الاجتماعي مع عناصر الهوية الأخرى ، تسعى حقوقيات إلى إبراز أنماط أوسع من الانتهاكات، ودعم مسارات مساءلة أكثر شمولًا وفعالية. كما يوجّه هذا النهج عملها في مجالات الاستشارات القانونية وتقديم الدعم القانوني المجاني، بما في ذلك من خلال مشروع المساعدة القانونية في سوريا والمبادرات المرتبطة به.

ولا يقتصر ما يميز حقوقيات على طبيعة عملها فحسب، بل يمتد إلى الكيفية التي تنفّذ بها هذا العمل. فهي ترفض المقاربات التي تتعامل مع الضحايا كمصدر للمعلومات فحسب ، دون الاعتراف بدورهم كفاعلين في التغيير. وتؤمن المنظمة أن مسارات المساءلة يجب أن تكون شاملة، وتُحدث تحولًا في البنى الجندرية، وأنها يجب أن تنطلق من واقع السوريين و السوريّات وتجاربهم المعيشية. كما ينبغي أن لا تتناول الانتهاكات فحسب ، بل يجب أن تعالج أيضا الاختلالات البنيوية التي أفضت إليها.

نموذج العضوية

تعمل حقوقيات كمجموعة قائمة على العضوية، تستند إلى القيادة المشتركة والعمل الجماعي. وخلال الفترة بين عامي 2024 و2025، أطلقت المنظمة عملية مستمرة لتقييم احتياجات عضواتها، بهدف ضمان أن تبقى برامجها وأنشطتها التدريبية ولقاءاتها منسجمة مع التحولات المتسارعة في مجال العدالة.

\

ومن خلال مسار من التفكير الجماعي، شمل نقاشات جرت خلال اللقاء السنوي لعام 2025، بدأت حقوقيات في استكشاف سبل تطوير بنيتها التنظيمية وأنماط عملها، بما يتيح دعمًا أفضل للنساء السوريات العاملات في المجال القانوني في سياقات مختلفة. وقد ركّز هذا المسار على تعزيز المرونة، وتوسيع آفاق التعاون، مع الحفاظ على الالتزام بالقيادة المشتركة وشكل الحوكمة الأفقية.

وفي الوقت نفسه، واصلت حقوقيات تركيزها على بناء مجتمعها و تعزيز قدراته من خلال التدريبات، وتبادل الخبرات بين الأقران، والمشاركة المنتظمة للعضوات ، مما أسهم في ترسيخ نموذج أكثر مرونةً وتماسكًا للمرحلة القادمة. .

ما الذي نقوم به

تابعت «حقوقيات» الارتكاز على محاور عملها الأساسية ، مع استحداث لجنتين خلال عام 2025 هما: لجنة التحقيقات ولجنة الأبحاث ، إلى جانب لجنين قائمتين هما : العضوية والمناصرة . و قد أسهم هذا التوسع في إيجاد مساحات عمل أكثر تنظيمًا وفاعلية ، مما أتاح للعضوات الإسهام والمشاركة بشكل أوسع في المنظمة .

في إطار نموذجها المتطور، تمثل اللجان مساحات تشاركية قائمة على التفاعل والمبادرة، حيث تجتمع العضوات لتبادل المعارف ، وتطوير و بلورة الأفكار، والمساهمة في مجالات عمل محددة.

أما البرامج ، و منها التحقيقات و الأبحاث و الدعم القانوني و المناصرة ، فتمثّل الجانب القانوني و الاستراتيجي للمنظمة، إذ تُترجم من خلالها الجهود الجماعية إلى مبادرات عملية و مخرجات ملموسة وأنشطة موجّهة نحو الخارج.

ويعكس إنشاء لجنتي التحقيقات والأبحاث الحاجة المتزايدة إلى تنظيم وتعزيز إنتاج المعرفة داخل الشبكة. كما يأتي تلبية لرغبة العضوات في أشكال مشاركة أكثر انتظامًا ووضوحًا، يتجاوز أشكال التعاون المؤقت.

ويشير هذا التوسع إلى توجّه نحو نمط مشاركة أكثر تنظيمًا ومرونة في آن واحد، حيث تسهم المعرفة المتولدة داخل اللجان بشكل مباشر في تصميم البرامج وتنفيذها، مع استمرار حقوقيات في الالتزام بنهج تشاركي يستند إلى خبرات المشاركات ورؤاهن.

مشروع الدعم القانوني في سوريا (SLAP)

في مطلع عام 2024، أطلقت حقوقيات مشروعًا للدعم القانوني بدعم من Christian Aid. اعتمد المشروع نهجًا نسويًا، هدف إلى تعزيز قدرات المحاميات السوريات وتقديم خدمات قانونية مجانية للنساء في مناطق مختلفة من شمال غرب سوريا . وقد أسفر هذا المشروع عن رصيد مهم من توثيق حالات مستمدة من تجارب فعلية لنساء خاصة فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية كدعاوى الزواج و الطلاق ، و الميراث ، و إثبات نسب الأبناء. بالإضافة الى تسجيل و استخراج الوثائق من سجلات الأحوال المدنية ، و سواها من المسائل القانونية في شمال غرب سوريا ، لا سيما المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة التركية .

وخلال المرحلة الثانية من المشروع، شهد السياق تغيّرًا ملحوظًا عقب سقوط النظام وتوسّع نفوذ الحكومة السورية المؤقتة. ترافقت هذه التحولات مع اعتماد إجراءات تنظيمية جديدة، من بينها تعميم صدر في أكتوبر 2025 عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، يقضي بضرورة التسجيل الرسمي للمنظمات كشرط لمزاولة أنشطتها أو تحويل الأموال إليها داخل سوريا.

في ظل هذه المعطيات، لم يعد بإمكان حقوقيات تقديم المساعدة القانونية المباشرة داخل سوريا بشكل قانوني دون استكمال إجراءات التسجيل. وبدلًا من إيقاف المشروع ، اختارت المنظمة إعادة توجيهه نحو مسار قائم على السياسات والمناصرة. ويتيح هذا التوجّه الحفاظ على قيمة أرشيف القضايا الحالي ، مع إنتاج أبحاث جديدة حول المشهد القانوني المتغيّر في شمال غرب سوريا في مرحلة ما بعد النظام. ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في توجيه التدخلات المستقبلية في مجال المساعدة القانونية، حال توفر الظروف الملائمة لتعاون آمن وأخلاقي وقانوني مع الشركاء على الأرض.

البحث

تتمتع «حقوقيات» بقدرة متميزة على تقديم تحليل معمّق حول العدالة الانتقالية في سوريا، استنادًا إلى تحليل مقارن لتجارب دولية ذات صلة، وهو الأمر الذي يعززه ارتباطها الوثيق بالمجتمعات المحلية والخبرة القانونية الواسعة لدى عضواتها.

في عام 2025، استحدثت «حقوقيات» لجنة الأبحاث، رغبةً في اعتماد نهج أكثر تنظيمًا في البحث الاجتماعي/ القانوني الحساس للنوع الاجتماعي. وقد أُعدّ دليل بحث داخلي لمواءمة ممارسات التعامل مع البيانات في «حقوقيات» مع المعايير البحثية والقانونية المعتمدة في المملكة المتحدة وعلى المستوى الدولي، مع خطط لإضفاء الطابع المؤسسي عليه في عام 2026. كما بدأت «حقوقيات» تعاونات مع عيادات قانونية في جامعات مثل هارفارد وSOAS وSussex.

ومن خلال لجنة الأبحاث ، قامت عضوتان من حقوقيات بتطوير ونشر ورقة بحثية حول أدوار النساء السوريات في عمليات العدالة الانتقالية. وتعالج هذه الورقة فجوة بحثية أساسية تتمثل في تطبيق منظور نسوي تقاطعي على السياق السوري، مستكشفةً فهم و تصوّر النساء السوريات للعدالة الانتقالية، وكيف تطورت أدوارهن خلال النزاع، وما هي العوائق البنيوية التي ما تزال تحدّ من مشاركتهن في عمليات العدالة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت ثلاث عضوات من حقوقيات مجموعة عمل حول مساءلة الشركات، من خلالها أطلقن تعاونًا أكاديميًا مع مركز أبحاث العمارة في كلية Goldsmiths، جامعة لندن. وبإشراف من أعضاء حقوقيات، نشر الطلاب موقعًا إلكترونيًا بعنوان Architectures of Unjust Enrichment in Syria، والذي يعرض آليات التراكم غير العادل للثروة في سوريا من خلال ثلاث دراسات حالة، موضحًا كيفية تجسّد الإثراء غير المشروع على أرض الواقع.
إن هذا التركيز المتزايد على إنتاج المعرفة في حقوقيات يعزز استراتيجية المناصرة وصنع السياسات في المنظمة ، ويدعم النشر الآمن لأعمالها و انخراط عضواتها في موضوعات متخصصة.

التحقيقات والمسائلة

طوّرت حقوقيات عملها في مجال التحقيقات المتعلقة بالجرائم الدولية الأساسية، من خلال مقاربة تراعي النوع الاجتماعي وتضع الضحايا والناجين والناجيات في صميم عملها، مع استمرار التركيز على استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، وغيره من الجرائم المرتبطة بالحصار.

كما عزّزت حقوقيات تفاعلها مع آليات المساءلة الدولية، من خلال إعداد مذكرتها القانونية الرابعة المقدّمة إلى السلطات القضائية الأوروبية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، وذلك بالتعاون مع Global Rights Compliance (GRC).
أيضًا أنشئت المنظمة قنوات تواصل رسمية مع اللجان الوطنية المعنية بحالات الاختفاء القسري والعدالة الانتقالية في سوريا، بما يسهم في تعزيز التنسيق في جهود المساءلة.

وخلال عام 2025، قدّمت أربع عضوات من حقوقيات تدريبات متخصصة في بناء القدرات للمحامين/ات والقضاة/ات داخل سوريا، استفاد منها أكثر من 150 مشاركًا و مشاركة ، وركّزت هذه التدريبات على بناء القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية الأساسية، وآليات التوثيق وسلسلة الحيازة، إضافة إلى تقنيات التحقيق باستخدام المصادر المفتوحة. كما قدّمت العضوات دعمًا قانونيًا واستشارات لعدد من المؤسسات الإعلامية، من بينها The New York Times، في ما يتعلق بتحقيقات حول مرتكبي الانتهاكات في سوريا. هذا بالإضافة إلى استمرار جهود المناصرة على المستويين الإقليمي والدولي، مع إبراز مقاربات العدالة من منظور جندري.

المناصرة والتواصل العام

شهد عام 2025 نشاطًا مكثفًا في مجال المناصرة، استهدف الفاعلين الدوليين والجهات السورية الناشئة، مع استمرار التركيز على قضايا المساءلة، و الاختفاء القسري، والانتهاكات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

خلال العام، انخرطت عضوات حقوقيات في مجموعة من أنشطة المناصرة، شملت المشاركة في بودكاست تناول استخدام التجويع كسلاح في النزاع، والمشاركة في مؤتمر عُقد في بروكسل حول حقوق النساء في سوريا في أعقاب انتهاكات الساحل في مارس 2025، إلى جانب المساهمة في نقاش عابر للأقاليم حول معاهدة الجرائم ضد الإنسانية. كما قدّمت حقوقيات مداخلات علنية في مؤتمر رفيع المستوى، دعت فيه الحكومة السورية الانتقالية والاتحاد الأوروبي إلى إعطاء الأولوية لقضايا المعتقلين و المعتقلات ، والعدالة الانتقالية، و تعزيز القيادة النسائية.

كما تفاعلت حقوقيات مع اللجان العدالة الانتقالية والاختفاء القسري السوريّة من خلال ورش عمل و استشارات ، دعت فيها حقوقيات إلى تطوير آليات شاملة، وتعزيز تحليل وتوثيق أنماط الجرائم ، وضمان مشاركة فاعلة للمجتمع المدني، رغم أن هذا التعاون لم يترسخ بشكل عملي حتى الآن.

وفي واشنطن، أطلقت حقوقيات حضورها في الولايات المتحدة من خلال تنظيم ندوة عامة حول العدالة الانتقالية والسياسات الأمريكية، بالشراكة مع New Lines Institute.

من ناحيةٍ أخرى استمر التعاون المشترك مع منظمات المجتمع المدني السورية والإقليمية والدولية لدعم جهود المناصرة، بما يضمن بقاء قضايا حقوق النساء والمساءلة في صلب النقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

المناصرة والتواصل العام

أبرز مشاركات حقوقيات :

ورشة دمشق حول المساءلة الجنائية - مسارات تحقيق المساءلة الجنائية في سوريا:

شاركت إحدى عضوات حقوقيات في ورشة عمل استمرت يومين في دمشق،تناولت سبل تحقيق المساءلة الجنائية في سوريا. وأسهمت في نقاشات المجتمع المدني حول إصلاح قوانين العدالة الانتقالية، كما شاركت في حوار مع لجنة العدالة الانتقالية بشأن خططها، مؤكدة على ضرورة توثيق الجرائم وتحديد مرتكبيها، وضمان صون حقوق الضحايا من خلال إصلاحات قانونية فعّالة، حتى في الحالات التي يتعذر فيها المضي في الملاحقات القضائية.

المؤتمر العربي في جامعة هارفارد:

قدّمت إحدى العضوات عرضًا حول الثغرات القائمة في مسارات العدالة الانتقالية في سوريا عقب سقوط النظام، تناولت فيه مخاطر استمرار أنماط العنف داخل المؤسسات، وأهمية اعتماد توثيق يتمحور حول الضحايا والناجين و الناجيات ، إلى جانب التنبيه إلى مخاطر العبث بالمقابر الجماعية والسجلات و الوثائق العائدة للنظام السابق أو سوء إدارتها، وضرورة تعزيز التعاون المحلي مع آليات المساءلة الدولية.

مؤتمر بروكسل حول سوريا:

قدّمت إحدى عضوات حقوقيات مداخلة تناولت أولويات العدالة الانتقالية في أعقاب سقوط النظام، دعت فيها إلى إعطاء الأولوية لملف المعتقلين/ات والمفقودين/ات، ودفع التحقيقات في حالات الاختفاء القسري، وضمان حضور النساء في مواقع القيادة ضمن جهود العدالة. كما دعت الاتحاد الأوروبي إلى دعم المسارات التي يقودها السوريون و السوريات ، وتعزيز دور المجتمع المدني، والاستمرار في دعم جهود المساءلة، مؤكدة أن تحقيق العدالة شرط أساسي لسلام مستدام.

اليوم التالي - بناء مجتمعات ما بعد النزاع القادرة على الصمود:

شاركت إحدى عضوات حقوقيات في نقاش مع خبراء في العدالة الانتقالية في سوريا، تناول سبل تطوير نموذج وطني يقوده السوريون والسوريات ، يقوم على المشاركة وعدم التمييز وتمثيل الضحايا. وركزت الجلسة على محاور أساسية، من بينها المساءلة، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، كما طُرحت مقترحات تشمل تعيين قضاة/ات وطنيين بعد التحقق من أهليتهم، والاستفادة من الخبرات الدولية، واعتماد قانون شامل للعدالة الانتقالية.

أبرز مشاركات حقوقيات :

العدالة الجندرية / معاهدة الجرائم ضد الإنسانية - لاهاي:

شاركت إحدى عضوات حقوقيات في نقاش عابر للأقاليم حول معاهدة الجرائم ضد الإنسانية، ركّز على بناء التحالفات وتبني مقاربات نسوية في العمل المشترك. وتطرقت النقاشات إلى اعتبار التجويع جريمة ضد الإنسانية، والدروس المستفادة من حركة "الموجة الخضراء" في كولومبيا، إضافة إلى مسار التفاوض على المعاهدة المتوقع استمراره حتى عامي 2028-2029. وقد أسهم هذا اللقاء في تعزيز التنسيق بين الفاعلين/ات من مختلف المناطق، وتحديد أولويات مشتركة لدفع جهود المساءلة ومنع تكرار الانتهاكات.

اجتماع مجموعة العمل المعنية بسوريا - EuroMed Rights:

شاركت إحدى عضوات حقوقيات في نقاش تناول التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية في سوريا، في ظل محدودية المساحات المدنية واستمرار القيود القانونية والتدخلات السياسية. وقدّمت مداخلة ركّزت على الجوانب القانونية والسياسية لكيفية ترجمة مبادئ المساواة الجندرية إلى إصلاحات قابلة للتطبيق، مع التركيز على سبل ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق النساء في بيئة قانونية تتسم بالانقسام و عدم الاستقرار .

ورشة عدالتي - إسطنبول:

شاركت عضوتان من حقوقيات في ورشة عمل استمرت يومين، جمعت ممثلين عن لجنة العدالة الانتقالية ولجنة الاختفاء القسري في سوريا، إلى جانب فاعلين/ات من المجتمع المدني، بهدف مناقشة آليات التعاون وسبل الاستفادة من الخبرات والمعارف المتوفرة. وركّزت الجلسات على التنسيق العملي بين الهيئات الرسمية والمجتمع المدني.

مؤسسة الأصفري - الذاكرة النسوية:

شاركت إحدى عضوات حقوقيات في ندوة تناولت الذاكرة النسوية، والعدالة الانتقالية، وقضايا النوع الاجتماعي، وحالات الاختفاء القسري في السياق السوري، وذلك بدعوة من مؤسسة الأصفري. وهدف اللقاء إلى توفير مساحة لعرض الأبحاث المرتبطة بالعدالة الانتقالية من منظور جندري، وقد شهدت الندوة حضورًا رسميًا شمل سفراء، إلى جانب تغطية إعلامية واسعة.

فعالية عامة لحقوقيات بالتعاون مع New Lines Institute:

نظّمت حقوقيات، بالشراكة مع New Lines Institute، جلسة نقاش حضورية شكّلت أول مشاركة علنية لها في العاصمة الأمريكية. وقد أتاحت هذه الفعالية لعضوتين من حقوقيات عرض رؤية المنظمة للعدالة الانتقالية في سوريا، وفتح نقاش أوسع مع فاعلين سوريين ودوليين حول التحديات المرتبطة بالسعي إلى تحقيق العدالة في ظل غياب المساءلة السياسية الرسمية. كما سلّطت الجلسة الضوء على قضايا محورية في نقاش العدالة الانتقالية في سوريا، وبحثت في سبل دعم السياسات الأمريكية لجهود المساءلة خلال هذه المرحلة المفصلية.

لمحة عن العضوية لعام 2025

العضوات الأساسيات

18 عضوة من حقوقيات يواصلن أداء أدوار قيادية وتنسيقية

العضوات هن :

محاميات، وباحثات قانونيات، ومحققات، وناشطات حقوقيات يشاركن بشكل مستمر ومرن.

النطاق الجغرافي:

سوريا، أوروبا، الولايات المتحدة الأميركية ، فلسطين، المملكة المتحدة

أبرز مؤشرات التفاعل لعام 2025

- التدريبات المنفذة: جلسات تبادل خبرات وتدريبات ضمن اللجان
- الشهادات الممنوحة نموذج 15PEACE عضوة
- الاجتماعات الشهرية المنعقدة: أكثر من 8 اجتماعات
- إجمالي العضوات المشارِكات: نحو 18 عضوة (حضور مباشر وعن بُعد)

الانخراط القائم على المشاريع

مع دخول سوريا مرحلة سياسية جديدة، تواصل حقوقيات التزامها بإدماج مبادئ المساواة الجندرية والعدالة التشاركية في مسار إعادة البناء، بما يضمن حضور أصوات النساء وتجاربهن في صياغة أسس الحقيقة والمساءلة والسلام المستدام.

وخلال عام 2025، انخرطت عضوات حقوقيات في أنشطة قائمة على مشاريع، بما يتوافق مع اهتماماتهن الفردية، وذلك على النحو التالي:

- مشروع بحثي: إنجاز دراسة حول العدالة الانتقالية في سوريا، بتمويل من Christian Aid Ireland، اعتمدت منظورًا جندريًا ونسويًا في تحليل مسارات العدالة الانتقالية
- تدريب في المناصرة: التحاق عضوتين ببرنامج تدريبي ركّز على استراتيجيات المناصرة وتعزيز الأثر
- مسار التحقيقات: مشاركة أربع عضوات بشكل فاعل في البرنامج
- تعاونات أكاديمية: انخراط أربع عضوات في أنشطة بحثية وإشراف أكاديمي

مجالات الخبرة الأساسية:

الجرائم الدولية، القوانين السورية، العدالة الجندرية، العدالة الانتقالية، الإصلاح القانوني، قضايا الاحتجاز والاعتقال، الاختفاء القسري ، الحصار والتجويع.

اللقاء السنوي لعام 2025

يشكّل اللقاء السنوي لحقوقيات المناسبة الرئيسية للتفكير الجماعي، وتطوير الاستراتيجيات، وتبادل الخبرات. ومن خلال هذا الإطار، إلى جانب عمل اللجان المستمر في مجالات التحقيقات والمناصرة والبحوث والعضوية، تواصل حقوقيات بناء شبكة متماسكة تسهم في دعم مسار العدالة الانتقالية في سوريا.

كان من المقرر عقد اللقاء داخل سوريا بوصفه لحظة رمزية لإعادة الانخراط المدني، إلا أنه نُقل إلى أوروبا نتيجة حالة عدم الاستقرار والمخاطر الأمنية. وقد توقفت التحضيرات مؤقتًا في شهر يونيو بسبب تجميد تمويل من إحدى الجهات المانحة، قبل أن تُستأنف خلال الربع الثالث من العام.

في النهاية ، عُقد اللقاء في مدينة لارنكا في قبرص، بمشاركة 15 عضوة، و استمر لثلاثة أيام من الحوار الاستراتيجي ، و التفكير ، و التخطيط. وأدارت الجلسات منسقة العضوية في المنظمة ، بالتعاون مع رئيسات اللجان وأعضاء مجلس الإدارة، حيث تناولت النقاشات تطورات المشهد السياسي والقانوني في سوريا، ونموذج الحوكمة في حقوقيات، إلى جانب ملفات التحقيقات والمناصرة واستدامة التمويل، إضافة إلى الإعلان الدستوري السوري الجديد.

كما شكّل اللقاء مساحة عملية للتقييم، مكّنت حقوقيات من مراجعة مدى ملاءمة عملها وفعاليته وقدرته على الاستجابة في سياق سريع التغير بعد سقوط النظام. وأظهرت الملاحظات أن حقوقيات أصبحت أكثر استجابة لأولويات العضوات وظروف عملهن، مع تقدير واضح لنهج الانخراط المرن الذي يراعي تفاوت القدرات، وفروق التوقيت، و الخبرات المتنوعة و المختلفة ..

ماذا بعد؟

شهد عام 2025 انتقال حقوقيات من مرحلة تثبيت عملها إلى مرحلة تطويره وتوسيع أثره. ومع استمرار تطور مشهد العدالة في سوريا، تسعى المنظمة إلى الإسهام بشكل فعّال في مسارات المساءلة ، والإصلاح القانوني، وبناء العدالة المتمحورة حول الضحايا والناجين و الناجيات ، بما يضمن ألا تكون النساء مجرد عنصر ثانوي في إعادة بناء سيادة القانون، بل فاعلات أساسيات في صياغته وبنائه.

تواصلوا معنا

حقوقيات Huquqyat
لعدالة تحويلية بقيادة نسائية
For women-led transformative justice

Email/
communications@huquqyat.org

Website/
https://huquqyat.org/

Instagram/
@huquqyat